مجلة جامعة عمران **03** (2023) ص 047

معوقات الاستثمار في اليمن والسياسات المقترحة لتوفير بيئة استثمارية محفزة

محمد علي المكردي*

قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة ذمار، اليمن

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل البيئة الاستثمارية في اليمن؛ للوصول إلى معوقات الاستثمار واستعراض أهم الإصلاحات التي تبنتها ونفذتها الحكومات المتعاقبة؛ بهدف توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار، كما هدفت إلى دراسة الوضع الراهن للاستثمار في اليمن وتحديد أهم المعوقات التي يعاني منها واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد خرجت بمجموعة من النتائج كان من أهمها أنه على الرغم من توافر بعض المقومات المحفزة على الاستثمار في اليمن، والمساعي التي قامت بها الحكومات اليمنية المتعاقبة لتوفير البيئة المشجعة له، فإن البيئة الاستثمارية ظلت تعاني من الضعف الشديد في كثير من الجوانب، مما أثر سلباً على حجم الاستثمار الوطني من جانب وتدفق الاستثمارات الأجنبية من جانب آخر، وهذا يتطلب من الحكومة اليمنية صياغة سياسة استثمارية تساعد على تشجيع المستثمر الوطني، وتوفر للمستثمر الأجنبي البيئة المناسبة التي تعين على تدفق الاستثمارات الأجنبية ، فاليمن تتمتع بتوافر الموارد الطبيعية التي لم تستغل إلى اليوم، بالإضافة إلى توافر العنصر البشري النشط والمؤهل، كل ذلك سيعزز من دور الاستثمار في عملية النمو والتنمية الاقتصادية في اليمن.

الكلمات الاستدلالية: البيئة الاستثمارية، المعوقات، المقومات المحفزة، حجم الاستثمار، الموارد، التنمية الاقتصادية في اليمن.

Abstract: This study aimed to analyze the investment environment in Yemen. It explored the investment obstacles and the most important reforms that have been adopted and implemented by previous governments in order to provide an attractive investment environment. The study also examined the current situation for investment in Yemen and identified the most important obstacles that investment suffers from. The study used a descriptive analytical approach and found that the investment environment in Yemen continued to suffer from severe weaknesses in many aspects. This negatively affected the volume of national investment, despite the availability of some stimulating elements for investment in Yemen and the efforts made by successive Yemeni governments to provide an environment conducive to investment. The study concluded that the Yemeni government needs to formulate an investment policy that helps to encourage national investors and provides the appropriate environment for foreign investors. This will enhance the flow of foreign investment, due to the availability of natural resources in Yemen that have not yet been exploited. In addition, the availability of active and qualified human beings will enhance the role of investment in the process of growth and economic development in Yemen.

المقدمة

تسعى معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية إلى تحفيز الاستثمارات المحلية والخارجية، باعتبار أن الاستثمار يحتل أهمية بالغة؛ إذ أنه يشكل متغيراً دافعاً لعلمية التنمية الاقتصادية، كما أنه يعد محركاً أساسياً في تعجيل النمو الاقتصادي وإدامته. ويأتي دور الاستثمار بوصفه عنصراً أساسياً فاعلاً في زيادة الإنتاج واستمراريته، والتجديد والتوسع فيه، وتنشيط الاقتصاد، ورفع معدلات نمو الناتج والدخل والتوظف، والارتقاء بمستوى دخل الفرد، ومستوى معيشته.

ومن المعلوم أن الكثير من الدول النامية و الأقل نمواً – منها اليمن – تعاني من انخفاض في مستويات الدخل وانخفاض المدخرات المحلية مما جعلها تلجأ إلى الاستثمارات لاسيما الأجنبية المتاحة؛ لتمويل عملية التنمية ولتغطية الفجوة التمويلية في الموارد المحلية في ظروف وآليات معينة، مما دفع حكومات تلك البلدان نحو تبني

*Email: malmakradi@gmail.com

سياسات استثمارية جاذبة، من خلال تحسين مناخ الاستثمار فيها، حيث لقيت تلك السياسات مكانة خاصة في السياسة الاقتصادية الكلية في البلدان النامية، لاسيما بعد أن شهد العالم العديد من التغيرات الدولية امتدت منذ ثمانينات القرن العشرين، وبالتحديد مع بروز أزمة المديونية في البلدان النامية والتحولات التي تلتها وتأثير ذلك في حجم الإقراض المصرفي من المصارف الدولية وتخفيض المساعدات التنموية التي كانت تحصل عليها من البلدان المتقدمة.

هذه الاستثمارات قد جلبت معها التكنولوجيا والإدارة الحديثة التي تفتقر إليها معظم الدول النامية التي كانت في السابق تنظر إلى هذا النوع من الاستثمار بعين الريبة والشك، لكن ومع ظهور ما يسمى بالعولمة الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي الذي شهدته معظم بلدان العالم منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، تغيرت هذه النظرة تجاه الدور الذي تلعبه الاستثمارات الوافدة في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في اقتصاديات هذه البلدان، حيث أصبحت الدول النامية تقدم لها الحوافز المالية والاقتصادية، من خلال تبني برامج للإصلاح المالي والاقتصادي على وفق منظور البنك وصندوق النقد الدوليين وتوجهاتهما، ليس هذا فحسب بل إن هذه الدول تقوم ما بين الحين والآخر بتعديل منظومة التشريعات القانونية بما يتواكب مع هذا التوجه الاقتصادي والانفتاح نحو ما يسمى باقتصاد السوق الحر وخلق بيئة محفزه للاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي أسهم في ارتفاع حجم تلك الاستثمارات عالمياً (من 204 مليار دولار عام 1990م إلى 1600 مليار عام 2012م) (الانكتاد،2012). واليمن كبقية البلدان تبذل كل الجهود لتحسين بيئتها الاستثمارية، وقد ترجم هذا التوجه والاهتمام من خلال برامج الحكومات المتعاقبة والخطط التنموية للدولة، بالإضافة إلى تبني برامج للإصلاحات الاقتصادية التي تسير في معظمها في اتجاه تحرير الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي وإلغاء القيود المختلفة على حركة التجارة والاستثمار، ليس هذا فحسب بل إنَّ اليمن واكب هذا التوجه الاقتصادي والاستثماري بإجراء تعديلات جوهرية في المنظومة التشريعية والقانونية تدعم جهود المؤسسات التنظيمية المسؤولة عن تهيئة مناخ الاستثمار في اليمن وتنظيمه. وبناء على ما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن لليمن توفير المناخ الملائم للاستثمارات المحلية من جانب والاستثمارات الخارجية: "الاستثمار الأجنبي المباشر"، وهل حققت تلك الإصلاحات في سياسات الاستثمار في اليمن الأهداف المرجوة منها؟

ومن التساؤل الرئيس يمكن اشتقاق التساؤلات الفرعية الآتية؟

1. إلى أي مدى نجحت السياسة الاستثمارية في اليمن في توفير البيئة الاستثمارية المحفزة والمشجعة للمستثمر الوطني؟
2. ما واقع البيئة الاستثمارية في اليمن الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
3. ماهي أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الوطني وتحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اليمن على الرغم من تبني اليمن العديد من السياسات والإجراءات لإصلاح مكونات البيئة الاستثمارية؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من الفرضيتين الآتيتين:

1- عناصر البيئة الاستثمارية في اليمن غير محفزة، وترتفع فيها درجة المخاطر، الأمر الذي أدى إلى الحد من الاستثمارات الوطنية.

2- ضعف البيئة الاستثمارية في اليمن حد من تدفق الاستثمارات الأجنبية وأدى إلى انخفاض حصة اليمن من الاستثمارات الوافدة خلال مدة الدراسة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في العناصر الآتية:

1- إن موضوع مناخ الاستثمار من الموضوعات المهمة المرتبطة بالقدرة التنافسية في تحفيز الاستثمارات الوطنية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوصفها مصدراً أساسياً لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية -في ظل ندرة الموارد المحلية- وتأثير ذلك المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع، ورفع مستوى المعيشة للمواطن، وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات، بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحقيق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي.

2- تساعد متخذي القرار القائمين على شؤون الاستثمار في اليمن من استكشاف مكامن القوة والضعف في البيئة الاستثمارية، بما يمكن من استغلال الفرص المتاحة ومعالجة الاختلالات الموجودة.

أهداف الدراسة: وتتلخص في العناصر الآتية:

1- دراسة البيئة الاستثمارية في اليمن وتحليلها ومعرفة أهم الإصلاحات التي تبنتها ونفذتها الحكومات المتعاقبة في اليمن؛ بهدف توفير البيئة الجاذبة للاستثمار ومدى نجاحها في جذب الاستثمار.

2- دراسة الوضع الراهن للاستثمار في اليمن، وتحديد أهم المعوقات التي يعاني منها الاستثمار في اليمن.

منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استندت الدراسة إلى المراجع والدوريات المتوافرة باللغتين العربية والأجنبية، وكذا البيانات والإحصائيات والتقارير المحلية، والدولية التي تناولت تشخيص واقع البيئة الاستثمارية في بلدان العالم ومنها اليمن.

محتويات الدراسة: ستحتوي الدراسة على ثلاثة مباحث، يركز المبحث الأول على المفاهيم العامة للبيئة الاستثمارية وأهميتها ومقوماتها، ويركز المبحث الثاني على معوقات الاستثمار في اليمن، كما يتناول المبحث الثالث أثر توافر البيئة الاستثمارية على تطور الاستثمار في اليمن للفترة 1992-2019م، وتختم الدراسة بتقديم الحلول المناسبة لتوفير البيئة الاستثمارية المحفزة في اليمن.

المبحث الأول

البيئة الاستثمارية (المفهوم، الأهمية، المقومات)

أولا: تعريف البيئة الاستثمارية (مناخ الاستثمار)

هناك مجموعة من التعريفات التي تناولت مفهوم البيئة الاستثمارية، أو ما يعرف في الكثير من الأدبيات الاقتصادية بمناخ الاستثمار، ويمكن القول بأنهما مفهومان لمصطلح واحد، كما يختلف تعريف البيئة الاستثمارية من باحث إلى آخر، حيث لا يوجد تعريف محدد لهذا المفهوم يمكن الاعتماد عليه كتعريف شامل لمفهوم البيئة

الاستثمارية؛ بسبب عدم محدودية عناصرها واختلافها من بيئة إلى أخرى. ومن أهم التعريفات لمصطلح البيئة الاستثمارية الآتي:

"البيئة الاستثمارية مفهوم شامل ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشاريع الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وتشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"(محمد،2004)

تُعرّف البيئة الاستثمارية بأنها: مجموعة من العوامل الخاصة بموقع محدد، تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية خلق فرص للعمل، بالإضافة إلى السياسات والسلوكيات الحكومية التي تؤثر من خلال التكاليف والمخاطر والعوائق في المنافسة (البنك الدولي، 2005: 2).

ومن التعريفين السابقين يستخلص الباحث تعريفاً للبيئة الاستثمارية هو "مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، بالإضافة إلى العوامل المكانية بكل ما تحتويه تلك العوامل من مكونات فرعيه تؤثر وتتأثر ببعضها، بحيث يؤدي التفاعل الإيجابي فيما بينها إلى بث الشعور بالاطمئنان والثقة في بيئة الاستثمار السائدة، وتمثل مؤشراً مهماً لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيعها". والباحث في هذا التعريف يؤكد على دور التفاعل بين العوامل المؤسسية والعوامل المكانية في إيجاد البيئة الملائمة للاستثمار، وهو المنهج تؤكد علية النظرية الانتقائية لجون دينتج (عبد السلام،2002).

ثانياً: أهمية توفير بيئة ملائمة للاستثمار:

تحظى عملية إيجاد البيئة الملائمة للاستثمار، بأهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية؛ لما للاستثمار من أهمية في اقتصاديات البلدان، وتتبلور أهمية البيئة الاستثمارية في الآتي (عصام، 2007)

1- انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية التي ترجع إلى عدد من العوامل الأساسية، يأتي في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل (فجوة الادخار)، وتعد هذه الفجوة من أهم المشاكل التي تواجه البلدان النامية، لذلك تتجه الكثير من هذه البلدان إلى تشجيع الادخار المحلي؛ لسد هذه الفجوة، وتحفيز الاستثمار بشكل عام، من خلال تشجيع الاستثمار المحلي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تهيئة مناخ الاستثمار وتحسينه.

2- فشل الكثير من تجارب التنمية التي اعتمدت على القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من البلدان النامية، مما دفع الكثير من البلدان النامية إلى الاهتمام بتهيئة الظروف الملائمة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

3- شحة مصادر التمويل نتيجة أزمة المديونية العالمية خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، مما دفع الكثير من البلدان إلى الاهتمام بالبحث عن المصادر المأمونة لتمويل عملية التنمية، لذا بدأ الاهتمام بموضوع الاستثمار وضرورة تهيئة البيئة الملائمة والمحفزة لتشجيع الاستثمار الأجنبي بوصفه بديلاً لعمليات التمويل.

4- اتجاه البلدان نحو سياسات السوق والتحرر الاقتصادي وظهور العولمة الاقتصادية؛ بهدف زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي هي بحاجة إلى إيجاد بيئة ملائمة لجذب تلك الاستثمارات.

5- انخفاض حجم المساعدات والإعانات الدولية المقدمة إلى الدول النامية خلال العقدين الماضيين، أدى إلى البحث عن وسائل أخرى لتمويل التنمية، من خلال الاهتمام بالبيئة الاستثمارية وإيجاد الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية؛ بهدف تحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثا: مقومات البيئة الاستثمارية:

إن العناصر أو المقومات الأساسية لنجاح البيئة الاستثمارية في أي بلد من البلدان تتمثل في الآتي:

1- توافر الإرادة السياسية: يقصد بها مدى قناعة القيادة السياسية العليا في أي بلد بأهمية توافر البيئة الملائمة للاستثمار، لتعمل على تذليل الصعاب أمام تحقيق الأهداف المرسومة للاستثمار، وتشجيع العمل المؤسسي وتفعيل القانون. وتُترجم الإرادة السياسية في إصدار التشريعات القانونية المحفزة للاستثمار المحلي والأجنبي، ومن أهم تلك التشريعات: قوانين حماية الملكية الفكرية، قوانين دعم التنافسية، قوانين الشركات وتحرير التجارة ورأس المال، قوانين الخصخصة. ولا يقتصر دور الإرادة السياسية على عملية تبني العديد من التشريعات القانونية فحسب، بل في تحمل مسؤولية تنفيذ تلك التشريعات وحمايتها عن طريق إنشاء جهاز قضائي مستقل وذي كفاية، وتقديم الدعم اللازم له، وعندما يتم تبني برامج للإصلاح الاقتصادي أو السياسي والاجتماعي، فإن توافر الإرادة السياسية عادةً تسبق قرارات الإصلاح، كما هو الحال في برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية، وتكفل الحكومة تحويل التشريعات المحفزة للاستثمار أو إجراء إصلاحات اقتصادية إلى قوانين قابلة للتنفيذ تخلق مناخاً ملائماً للاستثمار؛ ذلك أنَّ المناخ الاستثماري ظاهرة معقده تتداخل بين عناصرها اعتبارات سياسية واجتماعية، واعتبارات ثقافية ونفسية من جهة، ولأن عملية التغيير وإصلاح الاختلالات ذات أبعاد سياسية واجتماعية، فإنها تتطلب قرارات سياسية حاسمة (الفسيل،2002).

2- الحوافز والإعفاءات الموجهة: الاعتماد على سياسة تقديم الحوافز والإعفاءات الموجهة بدلاً من الإعفاءات والحوافز العامة، التي اتجهت إليها كثير من الدول النامية بشكل مفرط، يوفر على اقتصاديات تلك البلدان المزيد من الموارد التي هي في أمس الحاجة إليها. فالسياسة الناجحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع الاستثمار المحلي، هي تلك التي لا ترتكز على الحوافز المالية التي تمنحها الدولة لهذا الاستثمار فحسب، بل على المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني، والتعريف بهذه الامتيازات عن طريق توفير المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة (الاسكوا،2003).

3- التكامل بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة: إن وجود التكامل بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية شرط ضروري لتحقيق الازدهار والنمو في الأجلين القصير والطويل لتلك الاستثمارات، بحيث تسهم المشاريع الأجنبية في تقديم العون والمساعدة للمشاريع الاستثمارية المحلية، من خلال الدخول في مشاريع مشتركة تكتسب من خلالها المشاريع الاستثمارية المحلية المهارات التكنولوجية والعلمية، وتتمكن من تعزيز مركزها في السوق المحلي والخارجي.

4- الموارد البشرية المؤهلة والمدربة: إن توافر الموارد البشرية القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة الوافدة من الخارج عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يساعد على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. فالصين والهند تمكنتا خلال مدة وجيزة من الاستحواذ على أكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العشر السنوات الماضية من بين البلدان النامية، وهذا يرجع إلى توافر الموارد البشرية المؤهلة والمدربة والرخيصة التي تحترم قيم العمل (عبد الغفار،2002).

5- المواد الخام: توافر مستلزمات الإنتاج يعد من العوامل المحفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية، على أن تكون تلك المواد قريبة من موقع نشاط المشروع؛ لأن ذلك يعمل على تقليل التكاليف لتلك المشاريع وزيادة أرباحها. ولكن يمكن القول إن الكثير من المشاريع الاستثمارية الأجنبية حالياً لم تعد تهتم كثيراً بهذا العنصر عند اتخاذها قرار الاستثمار، بقدر اهتمامها بمكونات البيئة الاستثمارية الأخرى كالأمن والقضاء.

6- الجهاز التنظيمي والإداري (عصام، 2007): وجود جهة حكومية تنظم عملية الاستثمار داخل البلد وتشرف عليها أمر ضروري، وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية التي تعاني من الفساد والبيروقراطية، وتتمثل أهم الاختصاصات والمهام للجهاز الإداري والتنظيمي في:

أ) تخطيط الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة، وبما يخدم أهداف التنمية.

ب) استقبال الطلبات المقدمة من المستثمرين المحليين والأجانب وتقييمها واتخاذ ما يلزم للبت فيها.

ج) إعداد خريطة استثمارية توضح الفرص والإمكانيات المتاحة.

د) الترويج لتلك الخريطة داخلياً وخارجياً.

7- السياسات الاقتصادية الكلية المحفزة للاستثمار: تتمثل هذه السياسات في اتباع سياسات اقتصادية متزنة، وتبني إصلاحات اقتصادية تُشجع الاستثمارات المحلية، وتعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة معتمدة في تحقيق ذلك على العديد من السياسات والإجراءات التي تتناسب مع ظروف البلد المضيف.

8- البنية الأساسية: إن وجود قدر كافٍ من البنية الأساسية من شبكة اتصالات تغطي كل الأقاليم، وشبكة للطرق والنقل، ومشاريع الطاقة والمياه، وتوافر المطارات والموانئ، يساعد على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويشجع المشاريع الاستثمارية المحلية، حيث تُسهم تلك البنية الأساسية في خلق ظروف مادية أفضل لإنشاء تلك المشاريع الاستثمارية.

9- سلسلة واسعة من الخدمات الضرورية: من أهم تلك الخدمات مراكز المعلومات، والمصارف التجارية الدولية، وشركات التأمين، وخدمات الصحة، ومراكز التدريب والتأهيل، واتساع حجم الخدمات السياحية، وخدمات الجدوى الاقتصادية ومكاتب المحاسبة، ومكاتب الاستشارات القانونية، والوكالات التجارية، والمراكز التجارية، ومراكز التسويق، وغيرها من الخدمات المكملة والمحفزة للعملية الاستثمارية.

رابعا: مدى توافر مقومات البيئة الاستثمارية في اليمن:

1- **توافر الإرادة السياسية:** أخذت قضية الاستثمار والبيئة الاستثمارية مكانتها في البرامج الحكومية المتعاقبة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وبعد قيام دولة الوحدة اليمنية في عام 1990، وكذا برنامج الإصلاح

الاقتصادي الذي تبنته الحكومة اليمنية عام 1995 حيث عملت على إجراء العديد من التعديلات على قانون الاستثمار، وراعت في تلك التعديلات منح الحوافز الضريبية والجمركية للاستثمار المحلي والأجنبي، وساوت في المعاملة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي، ومنحت المستثمر الأجنبي حرية تحويل أرباحه دون قيود، بالإضافة إلى إصدار التشريعات المساندة للاستثمار وتحسينها، وقد كان من أهم تلك التشريعات والقوانين: قانون الشركات، قانون حماية الملكية الفكرية، قانون دعم التنافسية، قانون الخصخصة، وعلى الرغم من تلك الإصلاحات التشريعية، فإن عدم وجود جهاز قضائي مستقل وذي كفاية يتحمل مسؤولية تنفيذ تلك التشريعات وحمايتها، جعل من تلك الإصلاحات حبراً على ورق، بالإضافة إلى عدم وجود سياسات عامة متسقة وداعمة للاستثمار، مما جعل بيئة الاستثمار في اليمن غير محفزة للاستثمار الأجنبي، وطاردة للاستثمار الوطني.

2- **الحوافز والإعفاءات الموجهة:** تعزيزا لتوفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة، فقد حرص المشرع اليمني على سن القوانين التي يمكن أن تحفز الاستثمار الوطني وتشجع الاستثمار الأجنبي، حيث مَرّ التشريع القانوني للاستثمار في مجال الحوافز الضريبية والإعفاءات الموجهة بالتطور؛ لتلبية احتياجات المستثمرين وتشجيع الاستثمار في اليمن. حيث شهد القانون العديد من التعديلات بعد قيام الوحدة اليمنية في مايو1990م، إذ صدر القانون رقم (22) لسنة 1991م على غرار القانون رقم (18) لسنة 1975م بشأن تنظيم الاستثمار الذي كان معمولاً به في شمال اليمن قبل قيام دولة الوحدة. وتم تعديله أكثر من مرة فقد عُدِّل في عام 1995م بالقانون رقم (14) لسنة 1995م، حيث تزامن هذا التعديل مع بدء تطبيق اليمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، واستهدف هذا التعديل إزالة العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية إلى اليمن. كما جرى تعديل آخر في عام 1997م في القانون رقم (29) لسنة 1997م. وقد أسهم هذا التعديل في إزالة بعض العوائق الاستثمارية. حيث تم إلغاء القوائم السلبية التي كانت تطبق بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (25) لسنة 1992م بشأن المجالات التي كان لا يُسمح لرأس المال العربي والأجنبي الاستثمار فيها دون مشاركة رأس المال المحلي، والمجالات التي كان الاستثمار فيها مقصوراً على القطاع العام. وتم تعديل الإعفاءات الضريبية من (5) سنوات إلى (7) سنوات للمشاريع التي تقع في المنطقة (أ)، و(9) سنوات للمشاريع التي تقع في المنطقة (ب). وتزداد إلى (16) سنة بحسب طبيعة المشروع. كما تم تخفيض مدة البت في طلبات الاستثمار إلى (30) يوماً ويمكن أن تزيد بـ (15) يوماً في المشاريع الكبيرة. وفي عام 2002م أُلغي القانون رقم (22) لسنة 1991م وتعديلاته بموجب القانون رقم (22) لسنة 2002م، الذي منح العديد من المزايا للمشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية؛ بهدف استقطاب الاستثمارات وتشجيعها، وخلق البيئة الملائمة لها، من خلال الآتي: (عصام، 2007م).

وكأحد متطلبات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة اليمنية 1995 تضمنت الإصلاحات تعديل قانون الاستثمار رقم (22) لسنة 2002م، وإلغاء كل الحوافز الضريبية والجمركية التي كان يتضمنها حيث حل القانون رقم (15) لسنة 2010م محل القانون رقم (22) لسنة 2002م، وحددت المادة رقم (29) إعطاء فترة سنتين من الإعفاءات كفترة انتقالية للمشاريع المرخّصة بموجب القانون رقم (22). وأصبح القانون رقم (17) لسنة 2010م بشأن ضريبة الدخل هو القانون المنظم للإعفاءات الضريبية، وكذا القانون رقم (14) لسنة 2009م هو

المنظم للإعفاءات الجمركية. ولم تعد هناك أية حوافز مالية (ضريبية) يتمتع بها المشروع الاستثماري في اليمن، وانحصرت الحوافز الضريبية للاستثمار على الإهلاك المعجل فقط، حيث نصت المادة رقم (16/ثالثاً/أ) على أن: تخصم نسبة 40% من تكلفة الأصول المستخدمة القابلة للاستهلاك، سواءً كانت تلك الأصول جديدة أو مستعملة، وذلك في أول سنة ضريبية يتم خلالها استخدام تلك الأصول، ويتم احتساب الإهلاك وفقاً للبند الثاني من هذه المادة عن تلك الفترة الزمنية بعد خصم نسبة40% المحددة بموجب هذه الفقرة من هذا البند. وفي كل الأحوال يجب أن يكون المكلف ملتزماً بمسك دفاتر وحسابات منتظمة.

كما اقتصرت الإعفاءات الجمركية على الأصول المستوردة، و50% على المواد الأولية المستوردة من الخارج بعد أن كانت كل الأصول المستوردة والمواد الأولية معفية من الجمارك 100%، حيث أشارت المادة (4/ج) بأنه: لا تسري أحكام هذا القانون إلاَّ على المشاريع التي أقيمت وفقاً لأحكامه، وتطبق الإعفاءات الجمركية بمقتضى قانون الجمارك.

3- **التكامل بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة:** تحقيقا لمبدأ التكامل بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، فقد ضمن قانون الاستثمار رقم (15) لسنة 2010 هذا الأمر حيث نصت المادة (5) منه على أن: تضمن الدولة للمستثمرين الأجانب المعاملة المتساوية دون تمييز مع المستثمرين المحليين في الحقوق والالتزامات كافة، وحرية الاستثمار في أي من القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الانفراد أو المشاركة في تملك المشروع الاستثماري وفقاً لأحكام هذا القانون .

كما أعطى القانون للمستثمرين الأجانب حق تملك الأراضي، حيث نصت المادة (6) يحق للمستثمر أن يشتري أو يستأجر وأن يحصل على حقوق الانتفاع بالأراضي والمباني سواءً المملوكة ملكية خاصة أو عامة، وفقاً للقوانين النافذة لغرض إقامة المشروع الاستثماري بموجب هذا القانون.

وضمانا للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم إلى الخارج بعد سداد كافة التزاماتهم تجاه الدولة أو الالتزامات تجاه الموردين أو غيرها، نصت المادة (7/أ) بأنه يحق للمستثمر سواءً كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً بعد أداء الواجبات الضريبية أن يحول إلى خارج الجمهورية بأي عملة قابلة للتحويل أي مبالغ لغرض دفع فوائد الأسهم أو فوائد أرباح رأس المال، أو رسوم الامتياز أو أتعاب الإدارة أو رسوم الترخيص، وتسديد مستحقات الموردين وأي تكاليف أخرى عبر البنوك المصرح لها بذلك.

كما نصت المادة (7/ب) بأنه يحق لكل مستخدم أجنبي في المشروع بعد سداد كل الالتزامات الضريبية المستحقة وغيرها أن يحول إلى الخارج عبر البنوك المصرح لها مستحقاته من الأجور والتعويضات التي يحصل عليها (قانون الاستثمار، 2010)

ولتحقيق الأمان للمستثمرين الأجانب فقد نصت المادة(8) من قانون الاستثمار:

أ- مع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه في الفقرات الأخرى من هذه المادة لا يجوز للحكومة مصادرة أو تأميم أي مشروع أو أي من أصوله.

ب- لا يجوز نزع ملكية المشروعات الاستثمارية من قِبل الحكومة إلا لأغراض المنفعة العامة، وأن يكون ذلك مبنياً على أسس غير تمييزية، ووفقاً لأحكام الدستور والقوانين ذات العلاقة.

ج- يتبع بشأن التعويضات عن المشاريع المنزوعة ملكيتها الأحكام المحددة فيما يأتي بغض النظر عن أي نص يقضي بغير ذلك.

الموارد البشرية المؤهلة والمدربة: أولت الدولة اهتماماً خاصاً بتوفير الموارد البشرية القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، من خلال الاهتمام بالتعليم الفني والتقني، حيث أنشأت هيئة تعنى بالتعليم الفني عام (1992)، ثم تطورت بإنشاء وزارة تعنى بهذا الشأن سميت بوزارة التعليم الفني والتقني، وبموجب القرار الجمهوري رقم (6) لسنة 2001 هدفت إلى رسم سياسات تخطيط التعليم الفني والتدريب المهني بمختلف مجالاته، بما يلبي احتياجات التنمية الشاملة ومتطلباتها، وبما يفي باحتياجات سوق العمل محلياً وخارجياً من الموارد البشرية المؤهلة، إذ أنشأت الدولة العديد من المعاهد الفنية والتقنية، التي بلغ عددها (117) معهداً انتشرت في المحافظات والمديريات على مستوى الجمهورية اليمنية، وقد بلغ عدد مخرجاتها (33475) طالباً وطالبة، بالإضافة إلى إنشاء كليات مجتمع بلغ عددها (15) كلية، وبلغ عدد مخرجاتها السنوية متوسط سنوي يصل إلى (9460) طالباً وطالبة في المدة 2013- 2018، وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه المعاهد والكليات قد تراجعت بعد عام 2019 من حيث عدد المتخرجين؛ نتيجة تعرض نسبة 76% منها للتدمير من قبل دول العدوان هذا من جانب، ومن جانب آخر عدم حصول الدارسين في هذه المعاهد على التدريب العملي الكافي، مما جعل مخرجاتها غير ذات كفاية لازمة وبالتالي فهي لا تلبي احتياجات سوق العمل؛ نتيجة عدم توافر الإمكانيات والورش المؤهلة لإعداد مخرجات جيدة تلبي تتناسب واحتياجات سوق العمل، والجدول الآتي يوضح تطور مخرجات التعليم الفني والمهني وكليات المجتمع.

جدول (1): مخرجات المعاهد الفنية والتقنية للفترة (2018/2013)

بيان	2014/2013		2015/2014		2016/2015		2017/2016		2018/2017	
	عدد المعاهد	عدد الخريجين	عدد المعاهد	عدد الخريجين	عدد المعاهد	عدد الخريجين	عدد المعاهد	عدد الخريجين	عدد المعاهد	عدد الخريجين
التقنية دبلوم سنتان	35	8145	35	9774	35	10365	35	9847	35	9840
المهنية دبلوم سنتان	48	15244	48	18293	48	19612	48	18631	48	18867
ثانوية مهنية (ثلاث سنوات)	34	3743	34	4492	34	4791	34	4551	34	4768
جملة	117	27132	117	32559	117	34768	117	33029	117	33475

معدل النمو%			0.20		0	0.07	0	-0.05	0	0.01
كليات المجتمع		7927		9431		10305		9790		9842
معدل نمو	-	-	-0		-	0.09	-	-0.05		0.01

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، سلسلة كتب الإحصاء السنوي الفترة 2013-2018م.

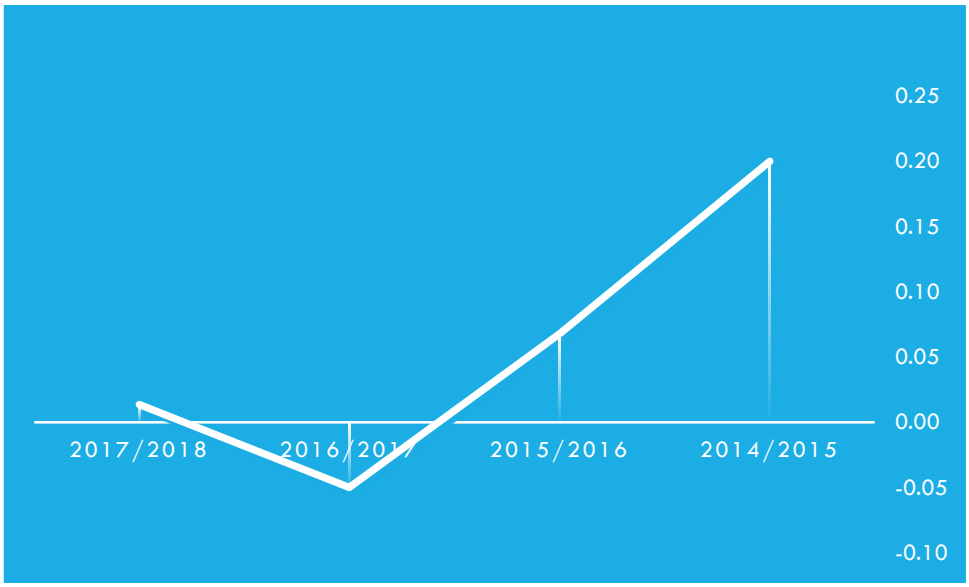

شكل (1): معدل نمو مخرجات التعليم الفني والمهني

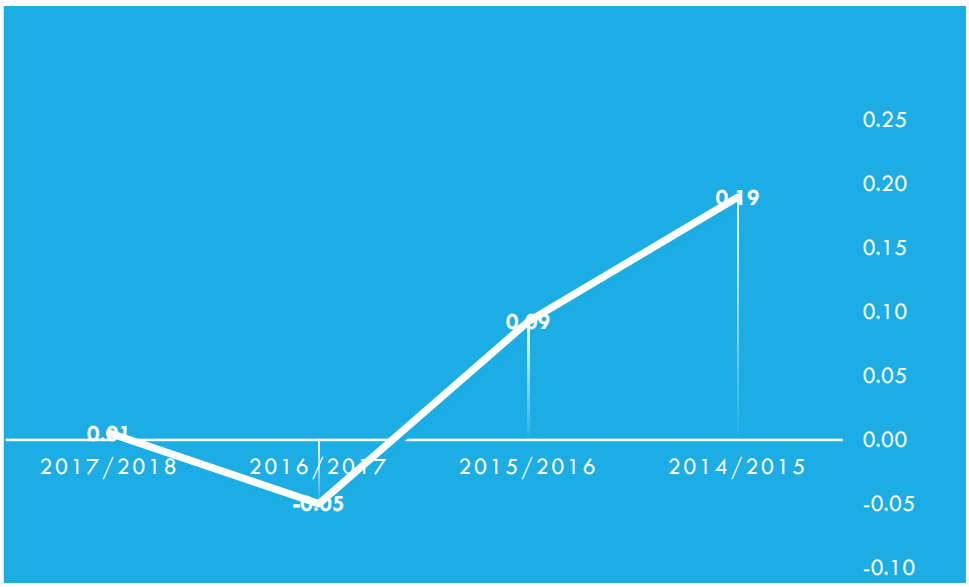

شكل (2): معدل ملتحقي كليات المجتمع

4- المواد الخام: على الرغم من توافر المواد الخام ومستلزمات الإنتاج في اليمن حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة النفط والمعادن إلى توفر احتياطيات كبيرة من المعادن والجداول رقم (2، 3، 4) توضح ذلك، وعلى

الرغم من أن هذا العامل من العوامل المحفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية، فإن عدم توافر البيئة الاستثمارية (الأمن والقضاء والاستقرار السياسي)، جعل المستثمرين سواءً المحليين أو الأجانب غير متحمسين للاستثمار في اليمن.

جدول (2): يوضح احتياطي المعادن الفلزية في اليمن.

نوع المعدن	احتياطي الخام (احتياطي جيولوجي)
الذهب	678 ألف طن (احتياطي ممكن) بدرجة 15جم/طن ذهب، و11م/ طن فضة أي حوالي 10 طن ذهب، 6 طن فضة، وأكدت الدراسات الحديثة زيادة الاحتياطي ليصل في العام 2009م إلى حوالي 21 مليون طن برتبة 2.7 جرام/طن.
	40 إلى 60 مليون طن (احتياطي ممكن) بمحتوى يتراوح بين 1–1.65 جم/ طن ذهب.
	لم يتم تقدير الاحتياطي.
الزنك والرصاص والفضــة	12.6 مليون طن (احتياطي ممكن) بدرجة تركيز 8.9% زنك، 1.2% رصاص، 68 جم/ طن فضة.
	لم يتم تقدير الاحتياطي.
النيكل والنحاس والكوبالت، ومجموعة البلاتين	4.1 مليون طن (مؤكد) بدرجة 0.57 % نحاس و0.39 % نيكل (درجة حد القطع 0.5 % نحاس).
	الاحتياطي الممكن 40 مليون طن بدرجة تركيز 2% نحاس ونيكل – 0.66% كوبالت ونسبة قليلة PGE.
	لم يتم تقدير الاحتياطي.
العناصر الأرضية النادرة	حوالي 27.7 ألف طن بدرجة تركيز 3.8% (Tr_2O_3) و14.5% (Be)، وحوالي 100–120 ألف طن من (Tr_2O_3)، و10 ألف طن من (Nb_2O_5)، و100–250 ألف طن من (Ba).
	لم يتم تقدير الاحتياطي.
الحديد والتيتانيوم	860 مليون طن بدرجة تركيز 15.55 % حديد و5.3 % تيتانيوم و3.14 % فسفور 0.02 % فاناديوم.
	لم يتم تقدير الاحتياطي ولا تزال هذه المناطق بحاجه إلى دراسات تفصيلية.
الحديــد	2 مليون طن بدرجة تركيز تتراوح بين 35–55% من فلز الحديد (Fe).
	300 ألف طن بدرجة تركيز 51.44 % من فلز الحديد (Fe).
	940 ألف طن، بمتوسط تركيز 34 % فلز حديد (Fe)، و11 % منجنيز.
	لم يتم تقدير الاحتياطي.

المصدر: الهيئة العامة للمعادن، استراتيجية الصناعات التعدينية ،2021.

جدول (3): احتياطي المعادن والصخور الصناعية والإنشائية في اليمن

اسم المادة	أهم الاستخدامات	احتياطي الخام (متر مكعب)
الحجر الجيري النقي	صناعة الجير، ورماد الصودا، صناعة الزجاج والسيراميك، صناعة الفولاذ، صناعة المطاط والبلاستيك والأصباغ والطلاء والورق. الصناعات الكيميائية، صناعة السمنت الأبيض.	3.6 بليون
الحجر الجيري	صناعة الأسمنت البورتلاندي المقاوم للملوحة، كأحجار بناء وزينة، كركام خرسانة للإنشاءات.	10 بليون
الماجنيزيت	صناعة الحراريات لتبطين الأفران، صناعة الزجاج والسراميك، صناعة الألواح الحديدية كمواد حشو في الدهانات والورق، صناعة الأدوية ومواد التجميل	58 مليون
الدولوميت	صناعة الفولاذ، الصناعات الكيميائية، صناعة الطوب الجيري، تحسين التربة، صناعة الحديد، صناعة مواد التجميل، صناعة معاجين الأسنان، كأحجار بناء وزينة.	3.4 بليون
الملح الصخري	يستخدم لأكثر من 400 صناعة مختلفة مثل ملح الطعام البشري، انتاج رماد الصودا، انتاج الكلورين، انتاج الصودا الكاوية، الصناعات الجلدية، الصناعات الدوائية، في الزراعة (أعلاف، أسمدة، الألبان، معالجة التربة).	390 مليون
الجبس	صناعة الأسمنت، تحسين التربة، كحشوات في البلاستيك والأخشاب والأقمشة، الصناعات الطبية والتجميلية، صناعة الزجاج، الزخرفة (بلوكات، ألواح)، كعوازل للحرارة.	4.6 بليون
الفلســبار	صناعة الزجاج 60% والسيراميك 35%، كمادة مالئة في (الطلاء، المطاط، البلاستيك، الصابون، الأدوية، الأسنان، الحراريات).	45 مليون
الحجر الرملي النقي	صناعة الزجاج بمختلف أنواعه، صناعة الخلايا الشمسية، في آبار النفط، إنتاج السليكون.	2 بليون
الحجر الرملي	إنتاج الركام (النيسه)، وأحجار بناء.	4 بليون
الكوارتز	صناعة الزجاج وقوالب السبك، صناعة الخلايا الشمسية، صناعة أشباه الموصلات، صناعة الكريستال، إنتاج السليكون.	11.2 مليون
المعادن الطينية	صناعة السيراميك والخزف، صناعة الورق والبلاستيك، صناعة المنسوجات كموالئ، صناعة الأسمنت، صناعة الطوب الأحمر (القرميد).	125 مليون
الزيولايت الطبيعي	محسن للتربة، تغذية الحيوانات وتربية الأسماك، صناعة المنظفات والورق والمطاط، صناعة البلك خفيف الوزن، صناعة تكرير النفط، تنقية المياه وترشيحها وتنقية الغازات، امتصاص الروائح	200 مليون
البازلت	صناعة القضبان البازلتية _ صناعة الألياف والأنابيب البازلتية _ صناعة الصوف الصخري	1.2 بليون
التلك	صناعة بودرة الأطفال، ومعاجين الأسنان، ومساحيق التجميل	أكبر من 2 مليون
الكاؤلين	صناعة السيراميك والخزف _ صناعة الورق والبلاستيك	4 مليون
البارايت	في حفر آبار النفط، الصناعات الكيميائية، وكمواد صهر	500 ألف طن

الولوستونايت	صناعة الزجاج، المطاط، السيراميك والبلاستيك والطلاء	500 ألف
الرمال السوداء	هياكل الطائرات والمحركات _ 95% من التيتانيوم لصناعة الأصباغ البيضاء _ صناعة الورق والمطاط واللدائن _ يستخدم الزركون في صناعة المجوهرات	500 مليون طن
البيوميس	صناعة البلوك خفيف الوزن _ كمواد للصنفرة _ صناعة الأسمدة _ صناعة معاجين الأسنان	أكبر من 1 بليون
البر ليت	كعوازل حرارية _ صناعة الإسمنت _ كركام خفيف الوزن	353 مليون
الفلورايت	صناعة الزجاج والطلاء والسيراميك _ الصناعات الكيميائية _ صناعة الألمنيوم والفولاذ كعامل صهر	720 ألف طن
الاسكوريا	صناعة الإسمنت بأنواعه _ كركام خفيف الوزن _ كمحسن للتربة الزراعية _ تغليف المراجل والأفران _ كمواد عازلة للحرارة والصوت.	1.8 بليون

المصدر: الهيئة العامة للمعادن، استراتيجية الصناعات التعدينية ،2021.

جدول (4): احتياطي أحجار البناء والزينة في اليمن

اسم المادة	احتياطي الخام (متر مكعب)
الجرانيت والجابرو	2.7 بليون
الرخام	180 مليون
الحجر الجيري	5.3 بليون
الترافرتين	2.5 مليون
التفوالاجنمبرايت	343 مليون
البازلت	142 مليون

المصدر: الهيئة العامة للمعادن، استراتيجية الصناعات التعدينية ،2021.

4- **الجهاز التنظيمي والإداري:** أنشأت الهيئة العامة للاستثمار بموجب القانون رقم (22) لسنة 2002 وقد هدفت الحكومة من خلال إنشاء تلك الهيئة إلى الإشراف على الاستثمار وتنظيم شؤونه، حيث راعى المشرع اليمني بأن يكون لكافة الجهات الحكومية فروع في الهيئة العامة للاستثمار؛ لتسهيل طلبات الاستثمار (نظام الغرفة الواحدة) إلا أن تلك المكاتب لم تُمنح الصلاحيات الكاملة من قبل الجهات المعنية، مما أدى إلى طول فترة منح التراخيص للمستثمرين، وهذا بدوره أوجد صعوبات في استخراج تراخيص الاستثمار.

5- **السياسات الاقتصادية الكلية المحفزة للاستثمار:** تعد السياسات الاقتصادية (المالية، النقدية ، التجارة الخارجية) في اليمن غير متزنة، حيث يلاحظ أن السياسة المالية في اليمن لم تعد محفزة للاستثمار ابتداءً من عام 2010، حيث صدر قانون الاستثمار رقم (15) لسنة 2010 ليلغي الحوافز الاستثمارية كافة (الإعفاءات الضريبية) التي كان يضمنها القانون رقم (22) لسنة 2002، مما أثر سلباً على تحفيز الاستثمارات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى أن توسع الحكومة في تمويل العجز عن طريق أذون الخزانة قد أدى

إلى مزاحمة القطاع الخاص ورفع أسعار الفائدة، وهذا أثر في مقدرة القطاع الخاص على الحصول على التمويل الائتماني للمشاريع الاستثمارية، ويمكن من خلال ذلك أن نخلص إلى أنَّ السياسة الاقتصادية في اليمن كانت سياسة مثبطة للاستثمار المحلي والأجنبي.

6- **البنية الأساسية:** تعاني اليمن من ضعف في البنية التحتية المحفزة للاستثمار، وما زاد الأمر سوءاً هو العدوان الذي تعرضت له اليمن واستهدف البنية التحتية التي تتسم أصلاً بالضعف، فعلى سبيل المثال الكهرباء التي تعد من أهم مدخلات العملية الإنتاجية الاستثمارات كافة سواء الصناعية أو الخدمية، فاليمن لا تملك قدرات توليدية للطاقة الكهربائية، وبمراجعة الطاقة الإنتاجية لقطاع الطاقة الكهربائية في اليمن يلاحظ أن الطاقة المولدة قبل العدوان 1.5 جيقا وات، وكانت القدرة الفعلية 67% من الطاقة الولدة نتيجة تقادم معظم محطات الطاقة في اليمن، حيث بلغ متوسط الفرد في اليمن عام 2014 255 كيلو وات /ساعة /سنة مقارنة بـ 2900 كيلو واط ساعة /سنة إقليمياً و 3100 كيلو واط ساعة / سنة عالمياً، وكانت تغطي حوالي 40% من احتياجات السكان، بينما كان يحصل سكان الريف الذين يشكلون 75% من سكان اليمن على 23% من احتياجاتهم من الطاقة الكهربائية، وبعد الحرب ارتفعت نسبة الحرمان من خدمات قطاع الكهرباء إلى حوالي 90% (أكرم المحمدي،2020).

وبعد العدوان تأثر قطاع الكهرباء بشكل كبير، حيث أصبح حوالي 90% من السكان محرومين من خدمات الكهرباء عام 2020، حيث توقفت حوالي 50% من المرافق الصحية في اليمن؛ نتيجة انقطاع التيار الكهربائي وانخفضت الطاقة التوليدية للكهرباء إلى 32% (309 ميجاواط من 960 ميجا وات من الشبكة الوطنية) وأصبح السكان يحصلون على احتياجاتهم من الكهرباء عن طريق المولدات الصغيرة التي قام بها القطاع الخاص، وبتعريفة عالية لا تتناسب مع دخول السكان، بينما القطاع الإنتاجي يحصل على احتياجاته من الطاقة الكهربائية من خلال المولدات الخاصة، مما رفع تكاليف الإنتاج فيها وجعلها أقل قدرة على منافسة المنتجات المستوردة (وزارة الكهرباء، 2020).

ومما سبق نلاحظ أن عدم توافر قدر كافٍ من البنية الأساسية من خدمات الكهرباء والطرق والجسور والمطارات والموانئ التي توقفت نتيجة العدوان على اليمن، قد شكلت عائقاً أمام الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن وأمام خلق بيئة غير مناسبة للاستثمار.

توافر سلة واسعة من الخدمات الضرورية:

- على الرغم من توافر قطاع مصرفي وتأميني في اليمن، فإنه لايزال متواضعاً مقارنة بالبلدان المجاورة.
- توافر الخدمات الصحية العامة والخاصة وانتشارها في اليمن، لكنها لم تصل إلى المستوى المطلوب.
- توافر عدد من مراكز التدريب والتأهيل.
- ندرة مكاتب خدمات الجدوى الاقتصادية المتخصصة؛ نتيجة ضعف الثقافة بأهمية دراسة الجدوى في أوساط المستثمرين من جانب، وعدم إلزام قانون الاستثمار المستثمرين بتقديم دراسة جدوى للمشروع، والاكتفاء بتعبئة نموذج مختصر للمكونات الرأسمالية للمشروع.

- تتوافر عدد كبير من مكاتب المحاسبة ومكاتب الاستشارات القانونية والوكالات التجارية والمراكز التجارية ومراكز التسويق وغيرها من الخدمات المكملة والمحفزة للعملية الاستثمارية.

المبحث الثاني

معوقات الاستثمار في اليمن

يعد المناخ الاستثماري في أي مجتمع من الأركان الرئيسة لتحقيق نهضة وتطور أي بلد، وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاه ومستوى معيشة أفضل، عن طريق زيادة مستوى دخل الفرد، واليمن – – مثلها مثل كثير من البلدان– تسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي تفوق معدلات النمو السكاني فيها. ولن يحقق هذا إلا عن طريق زيادة الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للعمل داخل اليمن، ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير بيئة استثمارية مناسبة وجاذبة للاستثمار، وهذا الأمر يتطلب منا التعرف على أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار في اليمن منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي حيث قسمت هذه المعوقات إلى مجموعات مختلفة ويمكن إيجاز هذه المعوقات في الآتي:

أولاً: معوقات تقنية وبينية:

1. ضعف السوق المحلي، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي في اليمن حيث تشير الإحصائيات إلى تراجع متوسط دخل الفرد في اليمن من 1288 دولار عام 2008 إلى 707 دولار عام 2017، مما يؤدي إلى ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق ويؤثر بدوره على المستثمر في تسويق منتجاته، ويؤدي إلى عدم رغبته في التوسع في مشاريعه الاستثمارية الحالية والمستقبلية.
2. النقص الشديد في البنية التحتية، من طرق ومواصلات واتصالات سلكية ولاسلكية، وموانئ ومطارات وطاقة ومياه. وتعد هذه المرافق من المتطلبات المهمة للمستثمر المحلي والأجنبي لاسيما في المناطق الصالحة للاستثمار الصناعي والتجاري والزراعي والاستخراجي والمالي.
3. عدم وجود أسواق لرأس المال تعد عقبة في وجه الاستثمارات المحلي، وعدم توافر الأوراق المالية وتبادلها وتسجيلها ومحدودية مصادر التمويل للمشاريع الاستثمار؛ ذلك أنَّ الأسواق المالية هي الأداة المناسبة لتعبئة المدخرات من ذوي الفائض المالي وتوجيهها نحو الاستثمار.
4. عدم توافر مصادر التمويل المصرفي متوسط وطويل الأجل للاستثمار؛ نتيجة ارتفاع المخاطر الائتمانية في اليمن، وعدم وجود بنوك تنموية متخصصة في تمويل الاستثمار، حيث تم تصفية البنك الصناعي في منتصف العقد الأخير من القرن الماضي وتحويل البنك الزراعي من بنك تنموي إلى بنك تجاري وتدهور بنك الإسكان.

ثانياً: معوقات قانونية:

1. انعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار مما يولد لدى المستثمر عدم الثقة أو الاطمئنان على استثماراته؛ بسبب كثرة التعديلات التشريعية والاجتهادات فيها وعدم ثباتها، الأمر الذي يجعل المستثمر في قلق وعدم اطمئنان باستمرار، حيث نلاحظ أن قانون الاستثمار اليمني قد عُدِّل أربع مرات خلال ثلاثة عقود، بالإضافة إلى تعديل القوانين المساندة كقانون ضريبة الدخل وغيرها من القوانين.

2. غياب الوضوح في نصوص قوانين الاستثمار وتشريعاته، وعدم وجود لوائح وتفسيرات للمضمون في القوانين، فإلى يومنا هذا لم تُصدر اللائحة الخاصة بقانون الاستثمار رقم (15) لسنة 2010 على الرغم إعداد مشروع اللائحة من قبل الهيئة.

ثالثاً: المعوقات الاقتصادية والمالية:

هناك مجموعة من المعوقات الاقتصادية والمالية:

1. عدم وجود بيانات ومعلومات دقيقة عن الأوضاع الاقتصادية والظروف الاستثمارية الملائمة.
2. عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار، وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية، مما يزعزع ثقة المستثمر في الاستثمار في أي نشاط اقتصادي وغير اقتصادي.
3. عدم استقرار قيمة العملة الوطنية وتعدد أسعار الصرف بما لها آثار سلبية على المستثمر، إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار.
4. محدودية توفير التمويل المحلي اللازم، حيث إن اليمن تعاني من عجز مالي في تمويل مشروعات استثمارية كثيرة؛ نتيجة ضعف الجهاز المصرفي من جانب، ومن جانب آخر عدم وجود سوق مالية تعزز من تعبئة المدخرات الوطنية وتمول الاستثمار.
5. إلغاء الحوافز الضريبية المحفزة للاستثمار، حيث جاء القانون رقم (15) لسنة 2010 وألغى كل الحوافز الاستثمارية التي كانت تتمتع بها المشاريع الاستثمارية في ظل القانون رقم (22) لسنة 1991 وهذا يتطلب من الحكومة إعادة النظر في هذا القانون وتقديم الحوافز الجاذبة للاستثمار.

رابعا: المعوقات التنظيمية والإجرائية والإدارية:

1. تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار فعلى الرغم من إنشاء ما يسمى بالغرفة الواحدة في هيئة الاستثمار، فإن مكاتب الأجهزة الحكومية لم تمنح الصلاحيات الكافية للبت في طلبات المستثمرين، مما يؤدي إلى طول الدورة المستندية، ناهيك عن تضارب الاختصاصات فيما بين مكاتب الأجهزة الحكومية في الهيئة في بعض الأحيان، وبعبارة أخرى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر، مما يضع المستثمر في حيرة وقلق ويزعزع من ثقته في أو رغبته في الاستثمار.
2. تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار والبطء في التنفيذ والتأخير المستمر والمتعّمد، مما يؤدي إلى ضياع وقت المستثمر نتيجة الروتين في إنجاز المعاملات.
3. عدم وجود كوادر بشرية ذات كفاية ومدربة في إدارات أجهزة الاستثمار من أجل إنجاز المعاملات بكفاية عالية .
4. نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير المشروع على أسس تجارية سليمة، وهذا يعيق تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتشغيلها، ويؤدي إلى خفض الإنتاجية وارتفاع الكلفة، ومن ثم انخفاض العائد على الاستثمار.

خامساً: المعوقات السياسية والاجتماعية:

1. عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية التي تعاني منها اليمن منذ وقت طويل مما أثر بشكل مباشر على بيئة الاستثمار.
2. الاختلالات الأمنية التي تسبب هروب المستثمرين الوطنيين من جانب، وتؤدي إلى عدم رغبة المستثمرين الأجانب من جانب آخر.
3. الفساد في أجهزة السلطة القضائية وعدم البت في القضايا المنظورة لدى المحاكم، وطول فترة التقاضي في المحاكم اليمنية، يجعل المستثمر سواءً المحلي أو الأجنبي في حالة من القلق.

سادساً: المعوقات التي ترجع إلى المستثمر:

1. النظرة التجارية قصيرة المدى للمستثمر اليمني، فالمستثمر اليمني لا يحبذ النظرة التجارية طويلة المدى في الاستثمارات؛ لأنه يريد تحقيق الأرباح بسرعة، ودون انتظار لمدة طويلة مما يجعله يقيم مشروعات غير مكلفة كثيراً.
2. إن غالبية المشروعات التي أُنشئت لم تحظَ بالدقة والواقعية؛ فقد أثبتت معظمها أن الكلفة أعلى من المردود.
3. عدم انتشار ثقافة دراسة الجدوى الاقتصادية في أوساط المستثمرين اليمنيين، فندرة مكاتب دراسة الجدوى في اليمن يدفع المستثمرين إلى اللجوء إلى بيوت الخبرة الأجنبية في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية التي لا تعي ظروف البيئة اليمنية، مما يجعل مثل تلك الدراسات غير دقيقة وتوقع المستثمرين في إشكاليات عند التنفيذ.
4. انتشار ظاهرة الاستثمار العائلي في اليمن، وإدارة المشاريع من قبل الملاك الذي لا يمتلكون الخبرة الكافية في الإدارة، ناهيك عن سوء اختيار إدارة المشاريع الاستثمارية، وعدم اختيار المستثمرين لإدارة ذات كفاية عالية ومؤهلة ونزيهة، وقادرة على التعامل بكفاية مع بيئة الاستثمار ومتغيراته، وهذا يوقع المستثمرين في مشاكل جمة ويؤدي إلى فشل تلك المشاريع.
5. سوء اختيار أنماط التمويل وأدواته لتمويل المشروعات المختلفة من مصادر محلية وأجنبية وبفوائد عالية.
6. ضعف مستوى الخدمات التسويقية وقصور الجهود المبذولة محلياً وخارجياً.

المبحث الثالث

أثر توافر البيئة الاستثمارية على تطور الاستثمار في اليمن للفترة 1992-2019م

لا شك أن للبيئة الاستثمارية ومدى توفراها أثراً على مستوى تطور الاستثمار في أي بلد، وستحاول الدراسة في هذا الجزء التطرق إلى أثر البيئة الاستثمارية على تطور حجم الاستثمار في اليمن، من خلال التعرف على حجم المشاريع المسجلة والمنفذة للفترة 1992- 2019م، بالإضافة إلى التعرف على حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي إلى اليمن.

أولاً: تطور المشروعات الاستثمارية الخاصة (المسجلة والمنفذة) للفترة 1992-2019م

بالرجوع إلى بيانات الاستثمار الخاص في اليمن التي يوضحها الجدول رقم (5) يتضح الآتي:

جدول (5): عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة والمنفذة ونسبة المنفذ:منها خلال الفترة (1992–2019م)

السنوات	مشاريع مسجلة	مشاريع منفذة	نسبة التنفيذ	السنوات	مشاريع مسجلة	مشاريع منفذة	نسبة التنفيذ
1992	183	134	73.2	2006	362	215	59.35
1993	253	173	68.4	2007	360	276	76.56
1994	167	118	70.7	2008	292	229	78.42
1995	303	174	57.4	2009	272	145	53.31
1996	433	235	54.3	2010	164	102	62.20
1997	498	315	63.3	2011	97	50	51.55
1998	492	362	53.3	2012	95	22	23.16
1999	397	264	66.5	2013	142	29	20.42
2000	385	262	68.1	2014	104	78	75
2001	359	271	75.5	2015	39	37	94.9
2002	386	268	69.4	2016	55	12	20.69
2003	338	194	48.9	2017	75	11	7.32
2004	397	193	48.6	2018	82	0	0
2005	410	196	47.8				
الإجمالي					7140	4365	55

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للفترة 1995–2018م.

وتظهر البيانات المتاحة جدول (5) الآتي:

1. وصل إجمالي عدد المشروعات الاستثمارية المرخصة 7140 مشروعاً (خلال الفترة)
2. بلغ عدد المشروعات المسجلة غير المنفذة 2902 مشروعاً وبنسبة 38.8% من إجمالي المشروعات المسجلة فقط.
3. وصل إجمالي عدد المشروعات المنفذة 4365 مشروعاً بنسبة تنفيذ نحو 61.2% من إجمالي المشروعات المسجلة فعلاً، وبمتوسط 141 مشروعاً استثمارياً سنوياً. وقد تذبذبت النسبة المنفذة بين هبوط وصعود، حيث تراوحت بين أعلى نسبة 94.9% عام 2015م، وأدنى نسبة 7.32% عام 2017م.

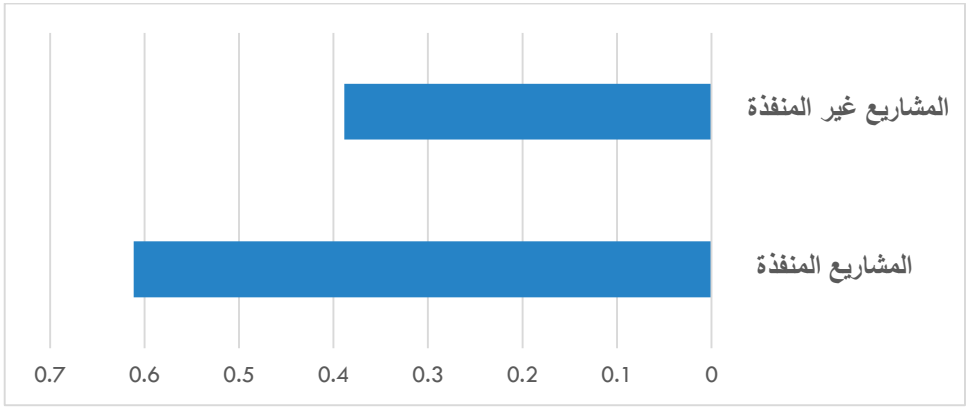

شكل(3): يوضح مستوى تنفيذ المشاريع الحاصلة على ترخيص من هيئة الاستثمار للفترة 1992 –2018

وتعكس هذه المؤشرات مدى التراجع (من حيث نسبة التنفيذ) الذي جرى في مناخ الاستثمار من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها لا تخفي ما شاب هذا التحسن من اضطراب في السنوات القليلة الأخيرة من مدة الدراسة التي انتهت بالعدوان على اليمن، مما عكس نفسه سلباً على تراجع الاستثمار. الأمر الذي يتطلب من الحكومة استمرار بذل الجهود في تحسين مناخ الاستثمار والبيئة الاستثمارية ،والحد من معوقات الاستثمار التي سبق ذكرها.

ثانياً: عدد المشروعات الاستثمارية المنفذة بحسب القطاعات الاقتصادية :

يعد إبراز المشاريع الاستثمارية الخاصة المنفذة على مستوى القطاعات الاقتصادية، وبيان التوزيع النسبي أو هيكلها إجمالاً مؤشراً مهماً لمعرفة التطور الحاصل في الاستثمار الخاص على مستوى أنشطة القطاعات الاقتصادية خلال هذه المدة.

جدول (6): المشاريع الاستثمارية المنفذة بحسب القطاعات الاقتصادية خلال المدة 92 – 2018م.

السنوات	الصناعي	الزراعي	السمكي	الخدمي	السياحي	الإجمالي
1992	89	9	2	23	11	134
1993	94	9	2	56	12	173
1994	53	5	2	38	20	118
1995	93	8	7	42	24	174
1996	121	9	3	59	43	235
1997	186	15	8	64	42	315
1998	217	23	6	70	40	362
1999	111	34	8	70	41	264
2000	86	59	6	64	47	262
2001	116	77	9	35	34	271
2002	123	49	10	50	36	268
2003	115	25	1	28	25	194
2004	107	16	1	42	27	193
2005	147	29	6	56	46	284
2006	119	12	3	33	32	199

138	**20**	**18**	**0**	**16**	**84**	**2007**
229	**38**	**61**	**2**	**22**	**106**	**2008**
145	**23**	**41**	**1**	**19**	**61**	**2009**
102	**18**	**14**	**0**	**10**	**60**	**2010**
37	**4**	**3**	**2**	**0**	**28**	**2011**
22	**6**	**3**	**0**	**4**	**9**	**2012**
29	**1**	**4**	**0**	**0**	**24**	**2013**
78	**7**	**13**	**0**	**0**	**58**	**2014**
37	**5**	**6**	**0**	**5**	**21**	**2015**
12	**0**	**2**	**0**	**0**	**10**	**2016**
11	**0**	**0**	**0**	**0**	**11**	**2017**
82	**6**	**18**	**0**	**1**	**57**	**2018**
4368	**608**	**913**	**79**	**456**	**2306**	**الإجمالي**
100	**13.9**	**20.9**	**1.8**	**10.4**	**52.8**	**النسبة**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء السنوي 1995-2018م.

ومن خلال بيانات جدول (6) نستنتج الآتي: -

1. احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى، حيث بلغ إجمالي عدد المشاريع المنفذة 2306 مشروعاً خلال الفترة 1992- 2018م، وبلغ توزيعه النسبي نحو 52.8%، وهذا يعني تفوق القطاع الصناعي على جميع مشروعات القطاعات الاقتصادية الأخرى.
2. يأتي القطاع الخدمي في المرتبة الثانية، حيث بلغ إجمالي عدد المشاريع المنفذة في هذا القطاع حوالي 913 مشروعاً بنسبة توزيع بلغت نحو 20.9%، أما القطاعات الواعدة: السياحي، الزراعي، السمكي، فقد كان توزيعها النسبي في هيكل المشاريع الاستثمارية المنفذة 10.4 % و1.8% و13.9%، وتدل هذه المؤشرات على أن هناك تفضيلاً للاستثمار في النشاطات الصناعية والخدمية وعزوفاً عن الاستثمار في القطاعات الواعدة.

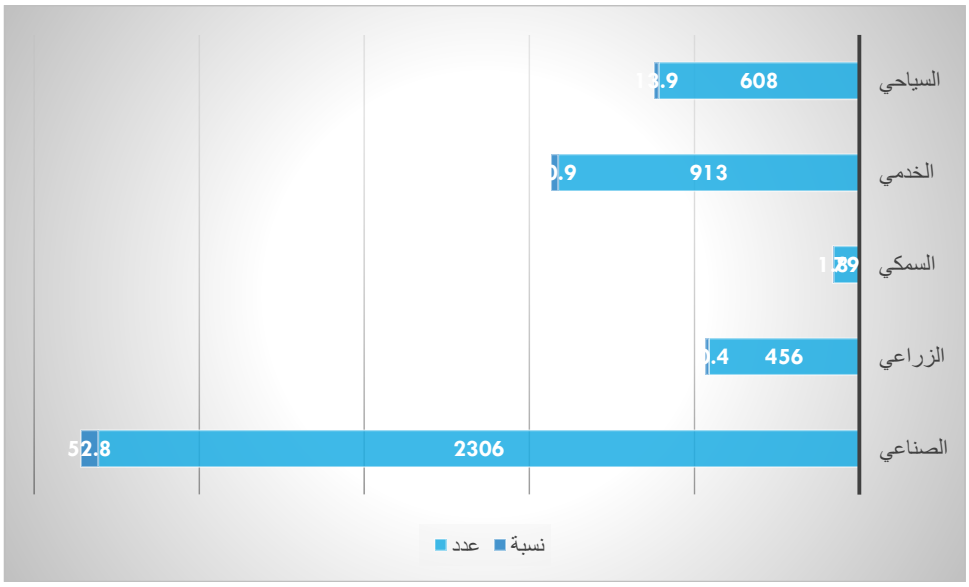

شكل(4):التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية المنفذة كعدد ونسبة للفترة 1992-2018م

ثالثاً: انعكاس البيئة الاستثمارية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المؤشرات التي يمكن أخذها في الاعتبار لقياس مدى توافر بيئة استثمارية آمنة في أي بلد، كما أنها مؤشر على درجة انفتاح أي بلد على العالم الخارجي؛ إذ إن الاستثمارات الأجنبية تمثل أداة من أدوات العولمة الاقتصادية، فمن خلالها يتم تعظيم المنافع للدول الغنية والسيطرة على الموارد الطبيعية الموجودة في البلدان الفقيرة (زكي،1999: 145-147). وتزداد أهمية الاستثمارات في توفير رؤوس المال للبلدان النامية التي تحتاجها عند قيامها بعملية التنمية الاقتصادية، ومن الواضح أنَّ اليمن من البلدان الأقل نمواً في العالم، مما يتطلب تحفيز الاستثمار الأجنبي وتشجيع تدفقه إلى اليمن.

وتأتي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجوانب الأتية:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مصدراً مهماً لتدفق رأس المال الذي يعد قيداً أساسيا دون انطلاق الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذي تنشده البلدان عامة والبلدان النامية على وجه الخصوص، فهو يعمل على (محي الدين،1998):
   - تغطية فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها معظم البلدان النامية؛ إذ إن مدخراتها المحلية قد أصبحت عاجزة عن تمويل خطط الاستثمار الضرورية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك وإلى ارتفاع معدل النمو السكاني في تلك البلدان.
   - تغطية فجوة النقد الأجنبي اللازم للحصول على السلع والخدمات الإنتاجية.
   - تغطية الفجوة المالية الناتجة عن ارتفاع الديون وزيادة النفقات العامة، وانخفاض الضرائب.
2. يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز إنشاء صناعات مساعدة تكميلية توفر للمشاريع الأجنبية بعض ما تحتاج إليه من مستلزمات الإنتاج أو القيام ببعض عمليات التصنيع والتسويق لمنتجات تلك المشاريع

(المسيبلي،2000). كما يسهم في تنمية المنظمين المحليين وتطويرهم، وبالتالي يزيد من مقومات النمو والتطور ومستلزماتهما (عامر،1998).

3. يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر المعرفة وقيم العمل على شكل تقنيات إدارية، وسلوكيات أصحاب المشاريع وتقنيات الإنتاج المتطورة.
4. الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أُحسنت إدارته (عبد السلام ،2002). فهو ليس مجرد أداة لتمويل النقد الأجنبي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف سد فجوة الصرف الأجنبي، كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية فحسب، بل يُمثل تمويلاً في معناه الحقيقي، وذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات، والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار، وما يصاحبها من الخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية التي يمكن أن تقلل الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية (عبد،2005).
5. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في سد الفجوة التكنولوجية وتحسين الإدارة، حيث يتم نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان النامية عن طريق تلك الاستثمارات، بالإضافة إلى تدريب العمالة المحلية على استخدام تلك التكنولوجيا بإشراف خبراء أجانب.
6. تسهم المشاريع الأجنبية في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشاريع الأجنبية التي يتم إنشاؤها.
7. إن ميزة الاستثمار الأجنبي المباشر التي تميزه عن بقية أنوع الاستثمار الأخرى هي مسألة الديمومة، فهو استثمار حقيقي طويل الأجل.
8. ولا تقتصر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان النامية المتلقية لهذه الاستثمارات فحسب، بل إن هذا النوع من الاستثمار يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان المصدرة له، فهو يحقق لتلك الدول العديد من الفوائد، من أهمها الآتي:

- توفير المواد الخام ومصادر الطاقة كالبترول، والاستفادة من وفورات الحجم، على مستوى الإنتاج.
- توسيع نطاق السوق من خلال فتح أسواق جديدة لتصريف الفائض من العملية الإنتاجية للمشاريع الاستثمارية في الدولة الأم.
- يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر أرباحاً مجزيةً في الأجل المتوسط والطويل؛ نتيجة الاستفادة من الإعفاءات والتسهيلات الممنوحة من الدول المضيفة.
- التقليل من درجة المخاطرة عن طريق القيام بتوزيع الاستثمار في أكثر من دولة، وأكثر من مكان؛ تفادياً للمخاطر التي يمكن أن تواجه المشاريع في حال وجودها في مكان واحد.
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرض السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية للشركات متعددة الجنسيات على البلدان المتلقية لتلك الاستثمارات؛ بهدف إدماج البلدان النامية فيما يعرف بالاقتصاد الرأسمالي الدولي والعولمة الاقتصادية.

ولتقييم مدى جاذبية البيئة الاستثمارية في اليمن للاستثمار الأجنبي المباشر، كان لابد من التعرف عليه من خلال تطور حجم التدفقات للاستثمارات الأجنبية في اليمن، مقارنة ببعض البلدان العربية، كما هو موضح في الجدول رقم (7).

جدول (7): يوضح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن وفي دول عربية مختارة (مليون دولار)

الدول / العام	2009م	2010م	2011م	2017	2018	
مصر	6712	6386	(483)	7409	6798	
الأردن	2430	1704	1653	2030	950	
المغرب	1952	1304	2519	2686	3640	
اليمن	129	(329)	(713)	(270)	(282)	

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأنكتاد)، تقرير الاستثمار الدولي للأعوام 2009 م – 2018م، صفحات مختلفة.

يتضح من خلال الجدول رقم (7) حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى اليمن خلال الفترة 2009-2017م، حيث نجد أن اليمن حققت استثمارات بالسالب 329مليار، 713، 270 ،282 مليار خلال عامي 2010م، 2011م،2017 ،2018 على التوالي، والسبب في ذلك عدم توافر البيئة المناسبة للاستثمار، ويرجع ذلك إلى الظروف الأمنية وضعف سلطة الدولة في فرض هيبتها، نتيجة الآتي:

1. تفاقم الأزمة السياسية والصراعات الحزبية التي عاشتها اليمن خلال تلك الفترة، الأمر الذي انعكس سلباً على البيئة الاستثمارية، التي أصبحت من وجهة نظر المستثمر الأجنبي بيئة ترتفع فيها درجة المخاطر؛ بسبب الحروب التي تخوضها الحكومة (حروب صعدة)، وكذلك تزايد حدة الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية، واندلاع العدوان على اليمن.
2. تعاظم دور المنظمات الإرهابية (تنظيم القاعدة)، وتوسع نشاطها وفرض سيطرتها على الكثير من مناطق الأطراف؛ نتيجة ضعف دور الدولة؛ بسبب الصعوبات الاقتصادية والأزمة السياسية التي بدأت ملامحها تتعاظم منذ مطلع القرن الحالي حتى الآن.
3. تأثر اليمن بما يسمى بثورات الربيع العربي مطلع عام 2011م وما أسفر عن ذلك من اجتياح البلاد موجة من التظاهرات الشبابية المطالبة بتغيير نظام الحكم، مما أسفر عن تعطيل مختلف أجهزة الدولة عن الأداء لوظائفها الأساسية تجاه المواطنين، وبالذات توفير الحماية والأمن لقطاع الأعمال الخاصة، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر.
4. تدهور العديد من المؤشرات الاقتصادية، فقد ارتفع معدل التضخم في الاقتصاد اليمني إلى مستويات غير طبيعية حيث بلغ نحو (15.3%) عام 2011م، وتراجع إلى 11.7% عام 2018، وكذلك وصول معدل البطالة السافرة ما بين 35-39 % خلال العامين 2011م، 2018، بينما بلغت البطالة المقنعة (الناقصة) 19% عام 2018، كما ارتفع عجز الموازنة العامة إلى مستويات غير مأمونة، حيث ارتفع من (12.2%)عام

2014 إلى نحو (30.24%) خلال عام 2018م، بالإضافة إلى تدني متوسط دخل الفرد السنوي في اليمن 706 دولار/ للفرد عام 2018 (كتاب الإحصاء السنوي،2018)

5. انكماش نشاط القطاع الخاص المحلي الذي أصبح يعاني من صعوبات ترتبط بالوضع الأمني، الأمر الذي جعل الكثير من مشاريعه توقف نشاطها. فعلى سبيل المثال: توقفت 70% من نشاط قطاع الإسمنت من العمل منذ مطلع 2011م، ليس هذا فحسب، فقد صرحت الغرفة التجارية الصناعية بان عدد 80 مشروعاً استثمارياً محلياً حول استثماراته إلى دول مجاورة إثر الأزمة (http://www.alwasat-ye.net).
6. القانون الجديد للاستثمار رقم 15 لسنة 2010م لم يتضمن الكثير من المزايا والإعفاءات التي كانت موجودة في القانون السابق للاستثمار (القانون رقم 22 لسنة 2002م)، مما صعب مهمة الهيئة العامة للاستثمار في القيام بدورها للترويج للاستثمار في ظل الظروف الصعبة التي تعاني منها بيئة أداء الأعمال خلال الثلاث السنوات الماضية.
7. واجهت بعض المشاريع الاستراتيجية من الاستثمار الأجنبي المباشر موجه تنادي بإلغاء هذه المشاريع القائمة (قيام الحكومة في 2012/8/25م بإلغاء الاتفاقية مع شركة موانى دبي العالمية التي تعمل على تشغيل ميناء عدن بنظام BOT على اعتبار وجود فساد في هذه الاتفاقية)، وهناك خطوات حكومية لإلغاء الاتفاقية مع شركة الغاز الطبيعي المسال، وهذا يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي مستقبلاً؛ فنتيجة لذلك الإجراء تحولت البلاد إلى بيئة طارده للاستثمار غير مستقرة، وذات مخاطر عالية.
8. تعرض اليمن لعدوان دمر عرض البنية التحتية كالكهرباء والطرق والمعاهد الفنية والمرافق الحكومية، بالإضافة إلى العديد من المصانع والمزارع الخاصة، ناهيك عن ضعف البنية التحتية، مما أثر سلباً على تدفق الاستثمار الأجنبي لليمن.
9. تعرض اليمن لحصار اقتصادي أدى إلى عدم مقدرة المشاريع الاستثمارية الحصول على احتياجاتها من المواد الأولية الخارجية، وارتفاع تكاليف النقل البحري والبري، وتكاليف الشحن والتأمين، مما انعكس سلباً على تكاليف الإنتاج.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج على النحو الآتي:

1. ضعف البنية التحتية في اليمن وهي التي تعد عنصراً رئيساً من عناصر جذب الاستثمار.
2. تراجع حوافز الاستثمار الضريبية في قانون الاستثمار رقم (15) لسنة 2010 وإلغاء كل الإعفاءات الضريبية للمشاريع الاستثمارية، مما عكس نفسه سلباً على الاستثمار في اليمن.
3. اختلال البنية التشريعية والتنظيمية للاستثمار، وعدم وجود سياسة استثمارية محفزة للاستثمار.
4. عدم الاتساق بين السياسة الاستثمارية والسياسات العامة، كسياسة الأمن والقضاء وغيرها من السياسات، مما يضعف من السياسة الاستثمارية ويؤثر عليها سلباً.

5. ضعف مصادر التمويل للمشاريع الاستثمارية؛ نتيجة عدم وجود بنوك متخصصة لتمويل الاستثمار بالإضافة إلى عدم وجود سوق مالية توفر مصادر التمويل للمشاريع الاستثمارية.
6. الاختلالات القضائية والفساد المستشري في الجهاز القضائي، مما يؤدي إلى عدم البت السريع في قضايا الاستثمار، ويطيل عملية التقاضي، ويؤثر على حماية حقوق المستثمر.
7. على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات المتعاقبة في اليمن في جانب الإصلاحات المساعدة على تحفيز الاستثمار وجذبه، فإن هذه الإصلاحات لم تحقق الهدف المرجو منها، وظلت حبراً على ورق.

ثانياً: توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، يمكن تقديم بعض التوصيات والمعالجات التي قد تُسهم في تطوير ظروف البيئة الاستثمارية وتحسينها في اليمن؛ لكي تصبح ملائمة لتشجيع الاستثمار الوطني من جانب، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جانب آخر، من خلال القيام بالإجراءات الآتية:

1. مراجعة قانون الاستثمار رقم (15) لسنة 2010، على أن يشمل العديد من الحوافز الضريبية والجمركية، بما يشجع الاستثمار الوطني ويحفز الاستثمارات الأجنبية في اليمن.
2. سرعة قيام الحكومة بإعادة النظر في السياسات العامة للدولة والسياسات الاقتصادية، وتكاملها مع سياسة للاستثمار بما يوفر بيئة استثمارية مناسبة.
3. منح صلاحيات كاملة لفروع المؤسسات الحكومية في هيئة الاستثمار، مما يبسط الإجراءات الخاصة بالمستثمرين ويقصر فترة الحصول على تراخيص الاستثمار.
4. ينبغي اهتمام الحكومة بالبنى التحتية كالكهرباء والطرق والاتصالات بما يوفر البيئة المناسبة للمستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي ويخفض تكاليف الاستثمار.
5. ينبغي الاهتمام بالمناطق الصناعية بما يوفر على المستثمرين الحصول على الأراضي المجهزة بخدمات البنية التحتية، ويجنبهم مشاكل الأرض التي تعد من المعوقات التي تواجه المستثمر في اليمن.
6. النظرة الشمولية إلى مفهوم البيئة الاستثمارية الملائمة، وضرورة توافر جميع العناصر والأطر المكونة لها وتكاملها، دون انتقاص من دور أي منها إذا ما أريد استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اليمن، وأن تؤدي دورها المأمول في الاقتصاد اليمني.
7. تعزيز إصلاح القضاء وتعزيز استقلاليته، بما يمكن جهاز القضاء من تحقيق العدالة والفصل في النزاعات لاسيما المرتبطة بالتجارة والاستثمار، دون التدخل في أحكامه من أي جهة، وإيجاد آلية مناسبة (شرطة قضائية) تتبع السلطة القضائية مباشرة، تتولى تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم المختصة.
8. دعم المشاريع الاستثمارية المحلية الصغيرة والمتوسطة، وتهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة لها، من خلال منحها مزايا مادية، وتقديم الاستشارات لها؛ لكي تتمكن من المنافسة في السوق المحلية والخارجية.
9. القيام بإعداد خريطة استثمارية شاملة لليمن، يتم من خلالها توضيح ظروف البيئة الاستثمارية فيه، وتبين المزايا والفرص الاستثمارية المتاحة سواءً المكانية المرتبطة بالموقع أو التحفيزية في شتى المجالات، والترويج

لهذه الخريطة في مختلف الفعاليات والأنشطة الترويجية في الداخل والخارج. بما في ذلك قيام الحكومة على إنشاء المناطق الصناعية؛ بوصفها من أهم الأساليب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، لاسيما أن الخلاف على الأراضي من أعقد مشاكل الاستثمار، أي إن وجود المناطق الصناعية مع بنيتها الأساسية سوف يحقق عائداً مجزياً وتنافسياً.

10. إنشاء بنك تنموي متخصص يوفر التمويل الميسر للمشاريع الاستثمارية، ويقدم لها التمويل طويل الأجل.
11. إنشاء سوق مالية في اليمن بوصفه أحد متطلبات تعزيز البيئة الاستثمارية، بما يعزز من مقدرة المشاريع الاستثمارية على الحصول على التمويل.

المراجع

الإسكوا،2003، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة الإسكوا " تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات: الأردن – البحرين– اليمن"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.

حسب الله محمد، أميرة، 2005، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة: تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية.

المطري، أمين علي، 2010، تقييم مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية (1990–2007م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، كلية الاقتصاد، عدن.

محي الدين، أمين محمد، 1998، القيود البديلة على الاستثمار في الجمهورية اليمنية (قيد المدخرات المحلية أو قيد النقد الأجنبي)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

الانكتاد، 2012، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار الدولي.

البنك الدولي، بدون ت، تقرير عن التنمية في العالم 2005م (عرض عام)، واشنطن.

زكي، رمزي ،1999، العولمة المالية الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي (رؤية من البلدان النامية) ، دار المستقبل العربي، القاهرة.

عبد السلام، رضا، 2002، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار الإسلام للطباعة والنشر، جامعة المنصورة، مصر.

نوير، طارق أحمد ،2003، اختلاف بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وسياسات معالجة الاختلاف" ورقة عمل"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، أغسطس.

الفسيل، طه أحمد، 2002، الأفاق المستقبلية للاستثمار الخاص في اليمن، مجلة دراسات اقتصادية، صنعاء، العدد (5)، أكتوبر– ديسمبر.

الفسيل، طه أحمد ،2006، التقرير الاقتصادي اليمني 2005م (عن الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص)، مذكرة غير منشورة، صنعاء.

أبو قحف، عبد السلام، 1991، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية.

أبو قحف، عبد السلام ،2001، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة الأشغال الفنية.

عاطف، عبد الكريم احمد، 2010، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات – اليمن، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء.

عامر، عبد الكريم أحمد، 1999، العولمة واتجاهات الإصلاح الاقتصادي في اليمن، المؤتمر الاقتصادي الثاني، نظمته مجلة الثوابت، في الفترة 18–20 إبريل 1998م، صنعاء.

عصام، محمد أحمد أحمد،2007، البيئة الاستثمارية في الجمهورية اليمنية ومدى ملائمتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد جامعة صنعاء.

المسيبلي، لبنى حسين، 2000، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (حالة اليمن)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا، الأردن.

الجحيفي، لطف راجح، 2004، الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية في اليمن، مجلة دراسات اقتصادية، سلسلة الرسائل العلمية، صنعاء، الطبعة الأولى، العدد (1).

عبد، محمد عبد العزيز، 2005، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية (في ضوء الاقتصاد الإسلامي)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

مارم، محمد علي، 2003، الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة انتقال رؤوس الأموال الوافدة إلى اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن' كلية الاقتصاد، عدن.

قاسم، منى، 1997، الشركات متعددة الجنسيات وتضارب المصالح، مجلة البنوك، العدد الثامن، القاهرة، مايو– يونيو.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2012، مجلة ضمان الاستثمار– السنة الثلاثون 2012/4م، الكويت.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1993م، الكويت.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2002، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001م، الكويت.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2004، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية.

الجنيدي، هدى عبد الرحمن، 1998، دراسة وتحليل إمكانية أن تكون اليمن سوقاً للاستثمارات الأجنبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن.

عبد الغفار، هناء، 2002، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين نموذجا)، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد.

جميل، هيل عجمي، 1999، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول العربية (الحجم والاتجاه والمستقبل)، دراسات استراتيجية تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، العدد (32).

وزارة المالية، 2013، نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد 53، نشرة الربع الثالث، اليمن.
الجهاز المركزي للإحصاء، سلسلة كتاب الإحصاء السنوي للفترة 1992–2018م.
وزارة الشؤون القانونية، قانون الاستثمار رقم (22) وتعديلاته.
وزارة الشؤون القانونية، قانون الاستثمار رقم (15) لسنة 2010.
وزارة الشؤون القانونية، قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2010 وتعديلاته.